



المأزق السعودي والخيارات الصعبة





المأزق السعودي والخيارات الصعبة

إعداد
د. أحمد الجندي

17 سبتمبر 2026م

حقوق النشر محفوظة للمنتدى،
ولا يجوز الاقتباس من المادة
المنتشرة دون الإئشارة إلى
المصدر، كما لا يجوز إعادة النشر
بدون موافقة المنتدى.

المحتويات

04

مدخل

05

أولا - اللفظ والمآزق الاقتصادي

06

ثانيا - مآزق التحالفات والأمن

أ - زيارة ولي العهد السعودي لمصر / ب - احتمالات الدعم الإسرائيلي

08

ثالثا - المآزق الاستراتيجي والسياسي

09

رابعا - السيناريوهات المحتملة

المأزق السعودي والخيارات الصعبة

مدخل

تمر السعودية بواحدة من أصعب اللحظات التاريخية، وقد جاءت الحرب على إيران لتكتشف هتئاتة المنظومة الاقتصادية والسياسية الدبلوماسية والعسكرية التي قامت عليها المملكة. صحيح أن السعودية تمتلك ثروات هائلة، لكن كون هذه الثروة تعتمد بدرجة رئيسة على النفط كان أحد الأسباب التي تعمق مأزقها الحالي بعد إغلاق مضيق هرمز، ثم أخيرا بعد إغلاق الحوئين باب المندب في وجه الملاحة السعودية، وقبلها قصف ميليتيتيات عراقية لخط أنابيب تشرق غرب الذي استخدمته السعودية بديلا لتصدير نفطها عبر البحر الأحمر قبل أن يتوقف عن العمل بعد قصف محطة المصباح جنوبي المدينة المنورة في ١١ سبتمبر الجاري. وعلي المستوى العسكري، تمتلك السعودية ترسانة هائلة من السلاح، فهي واحدة من أكثر الدول التي تنتج السلاح الأمريكي والغربي، لكنها رغم ذلك تجد صعوبة في مواجهة المخاطر التي تحيط بأمنها القومي، أو صد الضربات التي توجهها إيران إلى بعض قواعدها، أو التصدي للصواريخ والمسيرات التي يطلقها الحوئين، أو حسم صراعها العسكري معهم، وتصر على البقاء مرتبهة للولايات المتحدة في توفير الحماية العسكرية لها، حتى بعد أن تسبب الوجود الأمريكي على أراضيها في تعرض منتئاتها العسكرية والنفطية للقصف الإيراني، وبعد أن رفض الرئيس الأمريكي طلب ولي العهد السعودي بالتدخل عسكريا في مواجهة تهديد الحوئين في الأيام الماضية. أما على مستوى الدبلوماسية، فإن السعودية تنتعر بالإحباط الشديد من حليفها الأمريكي، ويظهر اتفاق مكة الذي وقعته بحثا عن تنويع مصادر الحماية العسكرية وتوسيع قاعدة الحلفاء غير ذي جدوى، على المستوى الظاهري على الأقل، لاعتبارات يخص بعضها حسابات كل دولة من الدول الموقعة، أو يخص البنود نفسها التي وقع عليها الأطراف الثلاثة.

وعلى خلفية هذا الوضع المعقد يهدف هذا التقدير إلى فهم أبعاد المأزق السعودي وتأثيراته، ووضع تصور للسيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تؤول إليها الأحداث.

أولا - النفط والمأزق الاقتصادي

لعل أحد الأسباب الأساسية التي تجعل السعودية الخاسر الأكبر حاليا هو اعتماد اقتصادها بشكل أساسي على النفط الذي تضررت عملية تصديره إلى مستويات غير مسبقة نتيجة إغلاق إيران مضيق هرمز، ثم سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب ومنعها عبور السفن السعودية. وتذكر منصة كبلر لبيانات الملاحة البحرية بشأن تصدير النفط السعودي أرقاما لافتة تشير إلى اعتماد المملكة قبل الأزمة بدرجة تقبها من كاملة على تصدير نفطها من موانئها على الخليج العربي. لكن ذلك تغير جذريا في أوج الأزمة، حيث انخفض تصديرها للنفط عبر مضيق هرمز إلى الصفر تقريبا. ومن ثم لجأت السعودية إلى نقل نفطها من مناطق الإنتاج على الخليج العربي إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، من خلال خط أنابيب تشرق غرب، ثم نقله من هناك عبر مضيق باب المندب إلى الأسواق الآسيوية، قبل أن يتم قصف هذا الخط وتعود السعودية لتصدير/تهريب نفطها من خلال ناقلات نفط عملاقة وعبر مضيق هرمز بمساعدة من الجيش الأمريكي.

ما يلفت الانتباه هو أن النفط السعودي المصدر عبر ميناء ينبع

ارتفع من ٠.١٣ مليون برميل يوميا قبل الأزمة، ليصل إلى ٣.٢٢ مليون برميل في أثنائها. ما يعني أن ١٠٠% من النفط السعودي المصدر لآسيا في ظل الأزمة كان يمر عبر باب المندب مقابل حوالي ٢% فقط قبل بدايتها. ولا شك أن مضيق باب المندب، منذ غلق مضيق هرمز، كان البديل الأنسب من الناحية التجارية فيما يخص النفط السعودي الذي يصدر أغلبه إلى الدول الآسيوية، خاصة وأن المرور عبر قناة السويس والالتفاف حول أفريقيا يستغرق أسابيع إضافية علاوة على ارتفاع تكلفة الإبحار والرسوم. ومن الأرقام الالفتة كذلك، أن السعودية في عام ٢٠٢٥ كانت تصدر نحو ٦.٤ مليون برميل يوميا، ارتفعت في فبراير/تباط ٢٠٢٦ إلى نحو ٧.٢ مليون برميل. وهو ما يعني أن مستوى انخفاض الإنتاج حتى بعد التحول إلى ميناء ينبع، الذي لا تزيد طاقته عن ٤ مليون برميل يوميا رغم قدرة خط أنابيب تشرق غرب على ضخ كميات أكبر بكثير، كان كبيرا. وأن سيطرة الحوثيين على باب المندب، فضلا عن تعرض خط تشرق غرب للقصف سوف يجعل الخسائر السعودية دراماتيكية.

تبذل جهدا لتحميل كميات من النفط الخام في محطتي رأس تنورة والجمعية داخل الخليج لتصل إلى ما يعادل حمولة ناقلتين عملاقتين للنفط الخام (أي أربعة ملايين برميل)، بحيث تنقل هذه الكميات إلى خارج الخليج بعد إيقاف تشغيل إشارات التتبع الخاصة بها. لكن صعوبة هذه الطريقة، التي رفضت أرامكو التعليق بشأنها، تكمن في عدم ضمان استمراريته أو ضمان توفير الحماية الكاملة لها، ومن ثم قد يقود إلى حل جزئي للأزمة السعودية، لكنه لا يقدم حلا كاملا أو مضمونا لها.

ثانيا - مآزق التحالفات والأمن

يأتي التوسع الجغرافي الكبير في الهجمات التي يتنناها الحوثيون على المدن السعودية الذي تتهدته الأيام الماضية ضمن عملية تصعيد يقوم بها الحوثيون في إطار ضغطهم على السعودية لوقف عملياتها العسكرية في اليمن، وهو ما جاء على لسان عضو المجلس السياسي للحوثيين، حزام الأسد، حين حذر أن ضربات الحوثيين لن تتوقف إلا إذا توقفت السعودية عن هجماتها على اليمن.

يبتار كذلك إلى أن حجم الأضرار الذي تعرض له خط تنزق غرب الذي كان ينقل النفط من تنزق السعودية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر تعرض لقصف أوقع أضرارا بالغة بمحطة المصباح جنوبي المدينة المنورة بعد قصفه من ميليتيات عراقية في ١١ سبتمبر الجاري، حيث أُنشأت وكالة رويترز أن إعادة تشغيل الخط قد تستغرق عدة أسابيع، غير أن صور أقمار صناعية نشرتها شركة فانتور الأمريكية المتخصصة في صور الأقمار الصناعية في ١٣ سبتمبر، ترجح أن الأمر سوف يستغرق أكثر من ذلك بكثير، وهو ما يفاقم أزمة السعودية، فضلا عن تعميق أزمة سوق الطاقة العالمية بالطبع. وتحاول السعودية إيجاد بدائل سريعة لتصدير نفطها، وكانت وكالة رويترز نقلت عن مصادر مطلعة، الأربعاء ١٦ سبتمبر، أن السعودية تقدم المزيد من شحنات النفط الخام إلى مصافي التكرير الآسيوية عبر عملية النقل من سفينة إلى أخرى قبالة ميناء صحر العماني، وأن شركة أرامكو عرضت على المستثمرين الدائمين في آسيا الشح من ميناء صحر الواقع خارج مضيق هرمز، وأن الشركة قدمت في الأسابيع القليلة الماضية عرضين على الأقل من هذا القبيل، وأن السعودية

ويفسر باحثون في معهد دراسة الحروب هذه الهجمات في سياق الإجراءات الأمريكية التي جعلت إيران غير قادرة على فرض سيطرتها الكاملة على مضيق هرمز، وتمكن الجيوش الأمريكي من تسهيل عبور ما يقدر بـ 14 مليون برميل يوميا عبر مضيق هرمز. وفي هذا الإطار تفهم جهود الحوثيين لترسيخ سيطرتهم على مضيق باب المندب ضمن الحملة الإيرانية التي تستهدف رفع أسعار النفط للضغط على الولايات المتحدة. وبغض النظر عن مدى دقة الأرقام المتعلقة بكمية النفط التي تصدر عبر مضيق هرمز، فإن حقيقة ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من مائة دولار للبرميل تعني أن الكميات التي يتم تصديرها عبر المضيق بمساعدة الجيوش الأمريكي لم تنجح في الحد من ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يبرهن على نجاعة الاستراتيجية الإيرانية حتى الآن.

في هذا الوضع تجد السعودية نفسها محاصرة في الخليج العربي، ومضطرة لإخراج كميات من النفط أقل بكثير مما كانت تصدره في الماضي.

لكن الأمر بالنسبة للحوثيين لا يقتصر على وقف السعودية تدخلها في الساحة اليمنية، إذ يعد ذلك أحد أهداف أربعة حددتها الحوثيون، والتي تتمثل رفع الحصار السعودي عن الموانئ والمطارات اليمنية التي يسيطر عليها الحوثيون، وتأمين الدعم السعودي لرواتب الموظفين اليمنيين في مناطق الحوثيين، ودفع تعويضات للمدنيين اليمنيين عن الأضرار التي لحقت بهم. ويرجح باحثون في معهد دراسة الحروب الأمريكي ISW أن توسيع الضربات الحوثية على السعودية جاءت نتيجة لجهود السعودية للعودة إلى تصدير نفطها مرة أخرى عبر الخليج العربي ومضيق هرمز، بعد أن توقف خط أنابيب تشرق غرب عن العمل بعد قصفه من ميليشيات عراقية، خصوصا أن وزير الطاقة الأمريكي كان قد أعلن في ١٥ سبتمبر عن جهود يقوم بها الجيوش الأمريكي لدعم السعودية في زيادة تصدير نفطها عبر مضيق هرمز. وهو ما أكدته مسؤول أمريكي آخر بتصريحه إن السعودية زادت بشكل ملحوظ عدد ناقلات النفط التي ترسلها عبر مضيق هرمز في ظل إغلاق خط تشرق غرب، وتساعد هجمات الحوثيين المباشرة على منتبآت النفط الواقعة غرب المملكة.

أمامها بعد أن أصبحت الهدف الرئيس لهجمات إيران وحلفائها، كما وصفت فيفيان نيريم في نيويورك تايمز، وتتصور بالإحباط الشديد جراء أسوأ سيناريو محتمل بالنسبة لهم، حسب وصف السفير الأمريكي السابق لدى الرياض، مايكل راتني، على وقع رفض الرئيس الأمريكي التدخل عسكرياً ضد الحوثيين، بعد أن استثمرت السعودية مليارات الدولارات لبناء علاقات قوية مع ترامب وعائلته. وعلى هذا الأساس قد يصبح البديل الوحيد أمام السعودية، وفق نيويورك تايمز، البحث عن بدائل أمنية سواء بعد عزز القوات الأمريكية عن صد الهجمات الإيرانية وتوفير الحماية للخليج، في نفس الوقت الذي تعطي فيه الأولوية لحماية إسرائيل والدفاع عنها، أو بعد رفض ترامب الاستجابة لمحمد بن سلمان بالتدخل في اليمن، وفق الباحث في مجال الأمن والدفاع كرستيان ألكسندر، وهو ما سيكون له عواقب وخيمة على قدرة الولايات المتحدة على بسط نفوذها مستقبلاً، حسب قوله. غير أن ذلك يصطدم بأن الجهود التي تبذلها الرياض لتعزيز أمنها وأمن المنطقة، مثل اتفاقية مكة، لم تثبت جدواها حتى اللحظة.

والأخطر من ذلك أنها تتعرض لهجمات بالصواريخ الباليستية والمسيرات من أكثر من جهة. يضاف إلى ذلك أن فتيلها القديم في اليمن، والفتيل الحالي عقب خسارة القوات اليمنية المدعومة منها لمنطقة الساحل الغربي كاملة وسيطرة الحوثيين بالكامل على مضيق باب المندب وفرضه الحصار على الملاحة السعودية في البحر الأحمر، أو العبور من باب المندب، علاوة على قصفه للمدن السعودية الكبيرة: أبها وخميس مشيط وجازان والطائف.. واستهدافه البنية التحتية للنفط يمثل ضربة قوية للأمن القومي السعودي.

تتعرض المملكة إذن لخسارة استراتيجية، فهي لا تريد القتال وحدها، خاصة وأن ضرباتها الجوية لم تمكنها من إخضاع الحوثيين في الماضي، ولا منع هزيمة قوات الحكومة اليمنية التي تدعمها حالياً، بل وتعرض مدنها والبنية التحتية السعودية للنفط للقصف سواء من الميليشيات العراقية أو الحوثيين فضلاً عن الحصار. يعني ذلك أن المملكة تمر بأزمة تظهر انكشافاً وضعفاً كبيرين بشكل لم تتعرض به منذ أن تأسست قبل ٩٥ عاماً. ما يعمق حجم المأزق السعودي هو محدودية الخيارات

طلبت السعودية من عدة دول، بينها مصر، نتر دعم للدفاع الجوي في المنطقة لمواجهة الصواريخ والمسيرات الحوثية، على وقع ما تعانيه من نقص في الصواريخ الاعتراضية، خاصة وأن الولايات المتحدة المورد الرئيس للأسلحة التي تحصل عليها السعودية، تعاني أيضا من تراجع مخزونها من هذه الصواريخ.

أي أن ولي العهد معني بمعرفة مدى استعداد القاهرة لتعزيز التعاون الأمني والبحري والاستخباري، في وقت تعتبر فيه الرياض أن أمن البحر الأحمر ليس قضية سعودية، بل تحديا إقليميا ودوليا. يضاف إلى ذلك أن توقف خط أنابيب تنشق غرب بعد قصفه يضر بمصر أيضا، لأن نقل نسبة كبيرة من النفط السعودي القادم من ينبع كان يعتمد على عبوره من خلال قناة السويس، أو من خلال خط سوميد الذي تمتلك الحكومة المصرية 50% من أسهم الشركة المتغلة له، والذي يمتد لمسافة 320 كم من ميناء العين السخنة على خليج السويس إلى ميناء سيدي كرير على البحر المتوسط

ولذلك ترجح مساعدة وزير الخارجية السابقة لتتوون الشرق الأدنى، بارابرا ليف، ألا يبدي المسؤولون السعوديون، في الوقت الراهن ورغم خيبة أملهم، أي استياء علني من الولايات المتحدة مهما بلغ إحباطهم. وترجح صحيفة نيويورك تايمز أن تلجأ السعودية إلى الدبلوماسية وربما التطلع إلى الصين لمحاولة إيجاد حل دبلوماسي، ومحاولة التعاون مع جيرانها، بما فيهم طهران، في ظل عدم توصلها لحل عسكري، خاصة بعد تجربة سنوات في اليمن منذ عام 2015.

أ - زيارة ولي العهد السعودي لمصر

وفي غضون هذه الأحداث جاءت زيارة ولي العهد السعودي إلى مصر، 15 سبتمبر، لتطرح تساؤلات حول توقيت الزيارة، وما الذي تريده السعودية من مصر. في هذا السياق يرى نيل كويليام، الباحث في برنامج الشرق الأوسط وتنشال أفريقيا بتاتام هاوس، أن رغبة الرياض الآن تتعدى الدعم السياسي أو الدبلوماسي، وتبحث عن دور مصري أكثر عملية في تأمين البحر الأحمر ومواجهة التهديدات الحوثية المتصاعدة. ووفق تقرير لأسوتيتيد برس (16 سبتمبر)،

(3) Vivian Nereim, <https://tinyurl.com/5n93xvbn>

(4) Vivian Nereim, Saudi Arabia Faces 'Worst-Case Scenario' After Being Rebuffed by Trump, The New York Times 15/09/2026. <https://tinyurl.com/52z635jt>

من الدعم لدول خليجية لا تتطور إلى مشاركة تجعلها طرفا في العمليات العسكرية. ولذلك فإن الأكثر ترجيحاً أن يستمر الموقف المصري على النهج نفسه لاعتبارات سياسية واستراتيجية واقتصادية.

ب - احتمالات الدعم الإسرائيلي

تفهم الرؤية الإسرائيلية للمأزق الذي تعيسته السعودية في سياق المقولة القديمة "مصائب قوم عند قوم فوائد"، فإسرائيل التي تسعى لإقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية، والتي كانت تسير بشكل جيد قبل طوفان الأقصى، تجد الظروف الحالية مواتية لاستعادة زخم هذا المسار، وترى أن تطبيع العلاقات مع السعودية يمكن أن يمر عبر ما يمكن أن تقدمه للسعودية في هذه الأزمة. ويعتقد كبير الباحثين في معهد الأمن القومي الإسرائيلي، يوئيل جوزانسكي، أن إسرائيل تمتلك فرصة استراتيجية لتقديم مساعدة للسعودية، خاصة وأن البلدين لديهما مصلحة مشتركة لمنع استمرار سيطرة الحوثيين على الساحل اليمني ومضيق باب المندب. وما يعزز موقف إسرائيل هو اجتماع المصائب على السعودية،

بطاقة استيعابية قصوى تبلغ 2.5 مليون برميل يوميا، بلغها الخط في أبريل الماضي بعد أن كان يمر عبره نحو مليون برميل يوميا فقط قبل الحرب على إيران. وهو ما يجعل مصر، نظريا، معنية بتوفير وسائل للدفاع عن خط تنشق غرب، علاوة على ما يمكن أن تقوم به من خلال الدبلوماسية والاتصالات والوساطة. وتؤثر التوقعات التي سبقت اللقاء، وكذلك البيان الرسمي الذي أعقبه على أنه كان دبلوماسيا أكد على الحاجة لـ "مزيد من التضامن والتنسيق بين البلدين"، و"مصالح البلدين وأهدافهما المتطابقة" والتأكيد على أن أمن السعودية ودول الخليج جزء من الأمن القومي المصري، علاوة على إدانة مصر الكاملة لأي اعتداءات أو تهديدات تمس سيادة السعودية. يضاف إلى ذلك ما صرح به مساعد وزير خارجية مصر الأسبق، محمد حجازي، عن استهداف البلدين رفع مستوى التنسيق الأمني بينهما، لكن ذلك لا يعني قرارا بالحرب. ومن الواضح أن مصر اختارت منذ بدء الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران اتباع سياسة النأي بنفسها عن الأحداث، والاكتفاء بالبيانات، أو بتوفير أنواع

عنه رسمياً، حضره قادة عسكريون كبار في ألمانيا الأسبوع الماضي، بمشاركة رؤساء أركان القوات المسلحة في إسرائيل والسعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر والأردن ومصر، إلى جانب براد كوبر قائد القيادة المركزية، وهو أول اجتماع من نوعه منذ دخول الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب مع إيران قبل أكثر من ستة أشهر. وحسب رافيد، عقد الاجتماع قبل بدء هجمات الحوثيين، وبالتالي فإن خطته كانت تستند إلى الوضع القائم قبل سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب، ولذلك كان يناقش الخطة الأمريكية لتوسيع حركة السفن في مضيق هرمز. وجدير بالذكر، وفق ما نشره رافيد في أكسيوس (15 سبتمبر) حول الاجتماع المذكور، أو ما نشرته صحيفة جيروزاليم بوست وموقع وال الإسرائيلية المملوكان للشرطة نفسها بتتأن مباحثات مثمرة عقدت بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين بتنسيق من قائد القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) عقب لقائه بولي العهد السعودي في جدة، بهدف مساعدة الرياض الدفاع عن نفسها ضد الحوثيين من خلال

وعدم وقوف حلفائها معها؛ فترامب قال "لا" واضحة لولي العهد السعودي، كما أن تحالف مكة غير مفيد.. أي أن التحالفات التي بنتها السعودية لا تجدي نفعاً. وهذا يعني أن يتذكر السعوديون العرض الإسرائيلي حتى لو قالوا لا، وهو المرجح لدى جوزانسكي. لكن ما ينصح به جوزانسكي يثير أسئلة مهمة حول تنكل المساعدة التي يمكن أن تقدمها/تقترحها إسرائيل للسعودية، إذ إن أكثر ما يمكن تقديمه في هذه الحالة هو دعم استخباري سري، قدمت إسرائيل مثله للإمارات من قبل، أو ربما قصف جوي، وإن كان مستبعداً، لكن ذلك سوف يعقد مصالحها في البحر الأحمر على نحو لا ترغب فيه في الوقت الراهن، وفق كتاب إسرائيليين، ولعل ذلك هو السبب في الموقف الحذر التي تتخذه إسرائيل تجاه الأحداث الحالية في اليمن، خاصة وأنها وجدت بدائل لميناء إيلات وتأقلمت مع إغلاق طريق البحر الأحمر.

في هذا السياق يتتار إلى ما ذكره الصحافي الإسرائيلي باراك رافيد، في موقع أكسيوس عن عقد القيادة المركزية الأمريكية اجتماعاً لم يعلن

الأمريكية داخليا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، واقترب انتخابات التجديد النصفي في مطلع نوفمبر القادم واحتمال خسارة الجمهوريين نتيجة المعاناة الاقتصادية للتعيب الأمريكي جراء الحرب على إيران. أما المسار الثاني فقد يكون تخلي الإدارة الأمريكية عن التدخل ضد الحوثيين من أجل دفع السعودية لطلب المساعدة من إسرائيل. في هذا الصدد، ينتار إلى ما تحدثت عنه وكالة رويترز عن لقاء بين مسؤولين أمريكيين وحوثيين في العاصمة العمانية تعهد فيه الحوثيون بعدم استهداف السفن الأمريكية، والالتزام بوقف النار الذي توصلوا إليه مع واتسنطن في مايو 2025، وأنهم ملتزمون بأن الملاحة في البحر الأحمر، باستثناء السفن التابعة للسعودية.

ويرجح الكاتب الإسرائيلي أمير بار تتالوم أن اجتماع ولي العهد السعودي مع قائد المنطقة المركزية الأمريكية (CENTCOM) في جدة، الاثنين 14 سبتمبر، كان أقرب لتهديئة الغضب في الرياض قليلا، ومن ثم اعتبر الاجتماع غير مجد للسعودية.

المساعدة الاستخبارية خاصة وأن الجيش الإسرائيلي، حسب الصحيفة، أظهر قدرات استخبارية وعملياتية في المجال البحري حول مضيق هرمز، وساعد الأمريكيين في بناء شبكة معلومات استخبارية متعددة المستويات حول مواقع القوات الإيرانية. ولذلك فقد ركز الطلب السعودي على الدعم الاستخباري والمراقبة والاستطلاع، على غرار ما قدمته إسرائيل للإمارات من قبل، لبناء صورة أوسع عن الانتشار العسكري للحوثيين في المنطقة، وتحديد الخطط المحتملة للعمليات المستقبلية.

ويجب أن نضع في الاعتبار بداية ضرورة التعامل مع هذه الأخبار بقدر كبير من الحذر في ظل أن من يقف خلفها جميعا إما صحفيون إسرائيليون أو مواقع إسرائيلية. لكن في حالة صحت هذه الأخبار فعليا يصبح من الممكن قرادة الرفض الأمريكي بالتدخل العسكري ضد الحوثيين في مسارين؛ أولهما أن الولايات المتحدة لا تريد إقحام نفسها فعلا وتعقيد حساباتها في ظل عدم قدرتها على حسم المواجهة مع إيران، وفي ظل الضغوط التي تتعرض لها الإدارة

وواقع الأمر أن إسرائيل يمكن أن تساعد في مسارين؛ أولهما في مجال الاستخبارات وتوفير المعلومات والمراقبة لقوات الحوثيين. وهو دعم فوري تملك إسرائيل خبرة وإمكانيات واسعة فيه، ويوفر لها وجودها في صومالي لاند إمكانية إمداد السعودية بالمعلومات المطلوبة. علاوة على أن مواجهتها مع الحوثيين أثناء الحرب على غزة، وقصف العديد من مواقعهم داخل اليمن تجعل لديها خلفية جيدة يمكن أن تدعم بها الرياض، لو أخذت الأخيرة هذه الخطوة، وهو دعم سوف يساعد في استعادة مسار التطبيع، وربما يعجل به. أما المسار الآخر فهو مسار قد يأخذ عدة سنوات، ويتمثل في أن يقود المازق السعودي إلى تنشيط طريق IMEC الذي يمتد من الهند وصولاً إلى موانئ الإمارات بحراً، ومنها برا عبر السعودية والأردن وصولاً إلى ميناء حيفا على البحر المتوسط ثم إلى أوروبا. وهو مشروع اقتصادي كان قد طرح قبل تنهرك واحد من أحداث طوفان الأقصى أكتوبر/تشرين الأول 2023 في قمة مجموعة العشرين في نيودلهي. وكانت النية أن يكون هذا المشروع

وواقع الأمر أن إسرائيل يمكن أن تساعد في مسارين؛ أولهما في مجال الاستخبارات وتوفير المعلومات والمراقبة لقوات الحوثيين. وهو دعم فوري تملك إسرائيل خبرة وإمكانيات واسعة فيه، ويوفر لها وجودها في صومالي لاند إمكانية إمداد السعودية بالمعلومات المطلوبة. علاوة على أن مواجهتها مع الحوثيين أثناء الحرب على غزة، وقصف العديد من مواقعهم داخل اليمن تجعل لديها خلفية جيدة يمكن أن تدعم بها الرياض، لو أخذت الأخيرة هذه الخطوة، وهو دعم سوف يساعد في استعادة مسار التطبيع، وربما يعجل به. أما المسار الآخر فهو مسار قد يأخذ عدة سنوات، ويتمثل في أن يقود المازق السعودي إلى تنشيط طريق IMEC الذي يمتد من الهند وصولاً إلى موانئ الإمارات بحراً، ومنها برا عبر السعودية والأردن وصولاً إلى ميناء حيفا على البحر المتوسط ثم إلى أوروبا. وهو مشروع اقتصادي كان قد طرح قبل تنهرك واحد من أحداث طوفان الأقصى أكتوبر/تشرين الأول 2023 في قمة مجموعة العشرين في نيودلهي. وكانت النية أن يكون هذا المشروع



ثالثاً - المآزق الاستراتيجية والسياسي

وعلى المستوى الاستراتيجي، فإن ما سبق يؤكد على عمق الأزمة الكبيرة التي تمر بها السعودية في ظل فقدانها للأوراق التي يمكن أن تستخدمها للخروج بأفضل الحلول. فمن ناحية تبدو الحلول الدبلوماسية مكلفة للسعودية وقد تجد نفسها مضطرة لتقديم تنازلات كبيرة، خاصة حينما تكون مقترنة بضيق مساحة التحرك بعد الخسائر الاستراتيجية للقوات المدعومة من طرفها في اليمن، وبعد أن تخلى عنها الرئيس ترامب، وسهولة تعطيل تصديرها للنفط عبر البحر الأحمر، سواء بقصف خط تنزق غرب الذي يصعب حمايته وهو يمتد لمسافة 1200 كم، أو بمنع مرور سفنها من مضيق باب المندب بعد إعادة تشغيل الخط.

ويعتقد برنارد هيكل، أستاذ دراسات التنزق الأدنى في جامعة برينستون، أن بن سلمان يريد التفاوض مع إيران، لكنه يريد أن يكون عدوانياً مع الحوثيين وأن يقلص نفوذهم. لكن ذلك أيضاً يصطدم بعقبتين؛ أولاهما التمسد الإيراني في فرض تنزق تجد الظروف موالية لها، وهو ما عكسه تعقد المباحثات بين السعودية وإيران.

عن أنها من ناحية تريد أن يفهم الحوثيون أنهم تخطوا خطا أحمر وأنه لابد من رد عسكري، لكنها من ناحية أخرى تريد أن تبقى خطوط الاتصال مفتوحة للعودة إلى طاولة المفاوضات وتهدئة الموقف. أي أن الرياض تريد أن توازن بين الردع والدبلوماسية. في الوقت نفسه يرى باحثون في نتائج هاوس أن الصراع الحالي يظهر مستوى جديدا من الضعف والانكساف السعودي، وأن ولي العهد السعودي ليس أمامه خيارات جيدة.

أما فيما يخص الموقف الأمريكي ورفض ترامب التحرك لنجدة السعوديين، فترجح صحيفة تايمز أوف إسرائيل أن تتكون قناعة لدى المملكة بضرورة البحث عن مظلة حماية بعيدا عن واشنطن، أو على الأقل ألا تكتفي بالحماية الأمريكية، ومن ثم قد يدفع ذلك الرياض إلى عدم الاعتماد حصرا على الأسلحة الأمريكية، وأن تقوم بإبرام صفقات دفاعية من مصادر أوروبية وآسيوية، وأن تستثمر مزيدا من الموارد في بناء بحرية قوية، وأنظمة اعتراض متطورة، وقدرات استجابة سريعة دون انتظار واشنطن. وتضع الصحيفة تصورا مستقبليا خلاصته أن الواقع الجيوسياسي الجديد الذي دخل فيه الشرق الأوسط يفرض على السعودية ودول المنطقة مواجهة العاصفة التي تهدد استقرار المنطقة واقتصادها بمفردها.

والذي تجسد في تأجيل الاجتماع الذي كان مقررا في سلطنة عمان يوم الاثنين ١٤ سبتمبر إثر اقتراح السعودية تعديلا على جدول الأعمال يرفض ما تدعو إليه طهران من التعامل مع المضيق باعتباره ممرا غير دولي. والعقبة الأخرى تتعلق بأن القوات التي يعتمد عليها ضد الحوثيين لم تكن بقدر التحدي الذي أراده ولي العهد. علاوة على أن الطبيعة النفسية والمكانة والهيبة تجعل إمكانية التفاوض مع الحوثيين غير مطروحة في الوقت الراهن. ويضاف إلى ذلك أن الحوثيين من ناحيتهم، وحسب فيتون براون، عضو مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية، يعتقدون أن السعوديين فقدوا الرغبة في القتال، وأن خوفهم من مواجهة إيران أظهر ضعفهم، ومن ثم فقد قرروا التحرك لفرض شروط أكثر فائدة بالنسبة إليهم، وأفضل مما قبلوه في الماضي. ويتوقع براون أن تبقى واشنطن مترددة بشأن الملاحة في البحر الأحمر وتهديد الحوثيين، لكن ذلك لا يعني أن تتراجع تماما، خاصة أن تصرفات الحوثيين بين الحين والآخر لا تترك خيارا سوى الرد.

ويقول سباستيان سونز، الباحث في المركز الألماني لدراسات الشرق الأوسط، إن الوضع المعقد الذي تعيشه السعودية ناتج



رابعاً - السيناريوهات المحتملة

وبناء على ما سبق فإن السيناريوهات المتوقعة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1 - احتواء الأزمة عبر التفاوض والتهديّة مع إيران والحوثيين

ويعتمد على أن تصل الرياض إلى قناعة بأن الحل العسكري وحده غير قادر على إعادة الوضع إلى ما كان عليه، وأن كلفة استمرار الحرب على أمنها واقتصادها الذي يتمحور حول النفط تفوق قدرتها على التحمل فترة طويلة. وبالتالي قد تعتمد على مسار تفاوضي مباشر أو عبر وسطاء مثل سلطنة عمان. ورغم تأجيل الاجتماع الذي كان مقرراً في سلطنة عمان، والمتتار إليه ضمن التقدير، إلا أنه مؤتتر على الرغبة في التفاوض مع إيران. غير أن العقبات في مسار التفاوض مع الحوثيين أكبر، وتجري في ظروف مختلفة عن تلك التي تنهدهتها الهدنة في 2022، إذ حقق الحوثيون مكاسب ميدانية استراتيجية وسيطروا على باب المنذب بتشكل كامل. وبالتالي قد يطالبون بتتروط أكبر من تلك التي كانت مطروحة سابقاً.

ممتكلة هذا المسار أنه يحمل تناقضا، فكلما صعدت الرياض عسكريا، زاد الحوثيون استهداف المدن والموانئ ومنتجات النفط السعودية، ولذلك فإن هذا التصعيد مثلما يمكن أن يكون وسيلة ضغط للتفاوض، قد يتحول لحرب استنزاف طويلة لا تريدها السعودية، ويبدو الحوثيون أكثر جاهزية لها.

٤ - تسوية أوسع مع إيران مقابل تخفيض التصعيد في اليمن والبحر الأحمر

ووجه الاختلاف هنا أن السعودية تحاول معالجة الممتكلة من مصدرها عبر التفاهم مع إيران بما يضمن أمن الخليج واليمن وباب المندب. ويدعم هذا السيناريو أن الممتكلة لم تعد تتعلق باليمن، فهي ترتبط مباشرة بأمن الطاقة والممرات البحرية والحرب مع إيران، ويمكن للصين أن تلعب دورا في هذا المسار. لكن هذا السيناريو يواجه أكثر من عائق؛ إذ تدخل السعودية التفاوض وهي تحت ضغط عسكري واقتصادي، بينما تملك إيران والحوثيون أوراق ضغط قوية. ولذلك سيكون السؤال المركزي هو ما الذي تستطيع الرياض الحصول عليه مقابل التنازلات التي قد تضطر لتقديمها.

٢ - بناء مظلة أمنية متعددة الأطراف دون دخول هذه الأطراف في حرب مباشرة

ينسجم ذلك مع رغبة السعودية في ألا تقاتل وحدها، خاصة وهي تعتقد أن أمن المضائق والممرات ليست ممتلكاتها وحدها، في نفس الوقت الذي لا تستطيع انتظار الولايات المتحدة. ولهذا السيناريو مؤثرات، فحسب ما نشر من معلومات، فهي تسعى لطلب دفاع جوي من مصر وفرنسا وبريطانيا وباكستان، وتحصل على معلومات استخبارية من الولايات المتحدة، وربما إسرائيل مستقبلا. وهذا يعني عدم استغنائها عن تحالفها مع واشنطن، لكن في الوقت نفسه محاولة تقليل اعتمادها الحصري عليها.

٣ - تصعيد عسكري ضد الحوثيين بهدف تحسين شروط التفاوض

ويتم عبر الاستمرار في ضرب مواقع الحوثيين، واستهداف قدراتهم الصاروخية والطائرات المسييرة، ومحاولة استعادة بعض المواقع أو الممرات الحيوية والاستراتيجية عبر القوات اليمنية التي تدعمها. ولهذا السيناريو مؤثرات على الأرض، حيث تواصل السعودية عملياتها وتدعم القوات اليمنية الحكومية. لكن

إذ لا يوفر ذلك حلاً عسكرياً أو سياسياً، بل يحاول تقليص أوراق الضغط الإيرانية على السعودية على المدى البعيد. ويؤثر على ذلك أن السعودية بدأت فعلياً استخدام ترتيبات بديلة من خلال نقل نفطها من سفينة لأخرى قبالة ساحل عمان، حسب ما ذكر التقدير. ويعني هذا الحل: أن السعودية قد تسرع الاستثمار في خطوط أنابيب جديدة تتجنب الخليج العربي والبحر الأحمر، أو زيادة القدرات التخزينية في مناطق خارج حدودها (على غرار ما تفعله في مصر).

٧ - تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة وإعادة بناء منظومة الأمن السعودي

تتغير الأزمة الحالية إلى أن الرياض قد تعيد النظر في نموذجها الأمني المعتمد حصراً على الولايات المتحدة ودعمها العسكري. ولذلك فقد تتجه إلى تنويع مصادر تسليحها، وتزيد الاستثمار في الدفاع الجوي والصاروخي، وتوسع التعاون مع تركيا وباكستان في هذه المجالات. لكن هذا السيناريو طويل الأجل أكثر من كونه حلاً للأزمة الحالية. لكن سرد هذه السيناريوهات منفردة لا يعني بالضرورة أن يتحقق أحدها بمعزل عن بقية السيناريوهات؛ فمن المحتمل أن تتداخل التصورات السعودية للحل بحيث تنتج في النهاية تصوراً يمزج بين أجزاء من هذه السيناريوهات، دون الأخذ بواحد منها منفرداً.

أما العائق الآخر فهو أن السعودية طرف ضمن المعادلة الإيرانية في تعميق الأزمة الاقتصادية العالمية وصراعها مع الولايات المتحدة، ومن ثم قد يؤدي أي تفاهم بين إيران والسعودية في رفع عبء كبير عن كاهل الإدارة الأمريكية، وهو ما لا تريده إيران.

٥ - تنامي الدور الإسرائيلي في الأمن السعودي

لا يعني ذلك تدخلاً إسرائيلياً مباشراً. والأقرب أن يقتصر على التعاون الاستخباري والمراقبة والاستطلاع وتبادل المعلومات. ويحمل هذا المسار بعداً سياسياً مهماً؛ فالإمارة إقليمية إقليمية أن يوفر للرياض مصدراً إضافياً يعزز قدراتها الأمنية التي تحتاجها، فمن الممكن أن يفتح مجالاً لأن تضطر السعودية إلى تحسين علاقاتها مع الإمارات بسبب التحالف الإسرائيلي الإماراتي. غير أن ذلك لا يعني القدرة على استعادة المناطق الواسعة التي سيطر عليها الحوثيون، علاوة على أنه سوف يؤثر سلباً على المكانة الإقليمية للسعودية.

٦ - التحول التدريجي في طرق تصدير النفط بعيداً عن هرمز وباب المندب

قد يكون ذلك جزءاً من استراتيجية طويلة الأمد للخروج من الأزمة على المستوى الاقتصادي،